العرب
الأحد 2021/01/03
السنة 43 العدد 11929

الاختلاف الثقافي ضرورة ملحة في عالم اليوم

تأسيس المجتمع العالمي سينقذ الإنسان من تعاليه وعزلته

عُرف الاختلاف مفهوما من مفاهيم السياسة الثقافية في أواخر ستينات القرن الماضي ثم تنوعت حقوله متوزعة بين السياسة ورأس المال والهوية والنقد الاجتماعي كما تباينت أغراضه بين ما هو إيجابي وما هو سلبي. وعلى الرغم من الاهتمام الذي حظي به هذا المفهوم من لدن المفكرين والمهتمين بالدراسات الثقافية ونقاد مرحلة ما بعد الحداثة؛ فإنه لا أرضية واضحة يمكن الاستناد عليها في دراسته، ما يعني أنه لم يصل إلى درجة الاصطلاح بعدُ، وإن كان بعض النقاد الغربيين قد انتهوا إلى اعتباره مصطلحا.

نادية الهناوي
ناقدة وأكاديمية عراقية

لا يعني عدم الاتفاق حول مفهوم الاختلاف، أن هناك إشكالا معرفيا في فهمه؛ وإنما هو الاعتراف الذي يقتضيه تعدده وتنوعه تجانسا وتماسكا وتخلصا أو هو "الاحتكار والتشاكل باسم التنوع والتغاير في إضفاء الطابع التاريخي والسياقي والتعددي على هذا المفهوم". كما جاء في كتاب "مفاتيح اصطلاحية"، تحرير طوني بينيت وآخرين، ترجمة سعيد الغانمي.

وبعد الاختلاف واحدا من المفاهيم المهمة التي برزت إلى السطح مع الألفية الثالثة، ومعه أثيرت مسائل التعدد الهوياتي للشتات والمهاجرين وما يتصل بها من قيم المواطنة والمساواة والتسامح ومآزق الاندماج والتنوع والاحتواء والاستهلاك والانتماء القومي والعرقي والانفتاح الكوني وغيرها كثير.

ولأن للاختلاف الثقافي أبعادا بعضها إنساني ومادي، وبعضها الآخر تاريخي، يصبح الأساس المفهوماتي له دائرا في واحد من التموقعات؛ بين/ حول/ عبر/ ما بعد، تمرحلا وعبورا وتموقعا وانتقالا وتعاقبا واستقطابا واستعادة وانفتاحا. والسبيل للتبصر في واحد من هذه التموقعات أو كلها إنما يكون بالاستيعاب الكامل للبنى المبدئية التي تقوم عليها أسسه؛ ومنها التفاهم والتحاور والتفاوض، بعيدا عن التخاصم والتنافر والاحتراب.

الاعتراف بالاختلاف الثقافي

لنبدأ بـ"التموقع البيني" الذي يرتكز فيه الاختلاف الثقافي بين وسيطين متجاورين، أحدهما يضاد الآخر كاتجاه فكري وكحدود استراتيجية وصيرورة تمثيلية. فيكون التعدد البيني فرضية فيها يندمج المختلفون محافظين على خصوصياتهم، فلا يخسر أحدهم سماته بل يفيد ممّا لدى المختلف عنه من تغاير يساعده في تدعيم خصوصيات اختلافه الثقافي. وبذلك تبطل دعاوى أن الاختلاف يلغي السمات الذاتية أو أنه يعمق الأفكار الثقافية للهيمنة والتفريق والتنافر والازدراء والتشابك.

وإذا انتقلنا إلى التموقع بـ"الماحَوْل"؛ فإن المتحقق هو ارتكاز وتيرة تمثيل الاختلاف الثقافي على التمحور والدوران والتوالي والاسترداد والتعاقب والتلاقي والتواتر، بحسب القدرة على التموضع المتسارع الذي به يحقق الاختلاف تحولات تاريخية اندماجا وتهجينا.

> **المجتمع العالمي هو المجتمع الذي تتفاعل فيه الثقافات والهويات واللغات كتأكيد حقيقي أصيل على عمومية الاختلاف**

أما إذا افترضنا أن التموقع الثقافي للاختلاف يكمن في الـ"عبر" فإن من نتائجه تجسير المسافات وتوصيل الماضي بالحاضر وتحويل الفوارق في الهويات والتواريخ والأعراق واللغات المختلفة إلى كتلة متجانسة لا تفقد خصوصياتها، بل تحتفظ بها، وبالشكل الذي يقوي الاختلافات الثقافية العابرة فلا تضيع أصولها وفي الآن نفسه لا تنغلق عليها فتتحجر وتذوي. إن هذا التباين في تموقعات الاختلاف الثقافي يؤشر حقيقة واحدة هي أنه مفهوم إنتاجي، سماته التغاير والتفاعل بأشكال متعددة، منها الانفتاح الحضاري والتضامن الإنساني والاندماج الكوني الذي فيه تتمفصل وتيرة الذات والآخر ويتقوى الجزء بالكل.

ولا مناص بعد ذلك من أن يكون الاختلاف الثقافي غير متصادم مع مفهوم التعددية الثقافية؛ بل هما سيان في المنظور البيني والحولي والخلالي العابر والمابعدي.

والاعتراف بهما يعني الإقرار بحقيقة اجتماع المعنى ونقيضه معا. وبالشكل الذي يحقق للحياة التوازن فلا يعود هناك غالب ومغلوب وفوقي وتحتي وأصل وفرع. فالاختلاف هو التعدد كصيرورة مونادية بمفهوم المونادا عند الفيلسوف ليبنتيز، والوحدة الأساسية في هذا التعدد عبارة عن جوهر يحافظ على أصالته لكنه مع ذلك قابل للتغيير؛ غير منغلق ولا متجذر.

وليس من مرحلة تحتاج منا إلى الاعتراف بالاختلاف الثقافي والإفادة منه مثل مرحلتنا الراهنة التي هي نتاج حتمي لما رافق الألفية الثالثة من تسارع فائق في القوة السيبرانية الناعمة والتغييرات الديموغرافية الهائلة التي سببتها الحروب والنزاعات والهجرات الجماعية وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والتقلبات البيئية واضطراب الأنظمة الصحية.

وبهذا الاحتدام الكوكبي الجديد الذي نعيشه اليوم يغدو حتميًا تطوير منظوراتنا للاختلاف الثقافي، بعد أن صار الفرد واحدا ومتعددا في الآن نفسه كما يقول إدغار موران. في كتاب "تربية المستقبل". ومن ثمّ لا خصوصية إلا مع العموم ولا نقاء إلا مع الهُجنة ولا انتماء إلا مع التحرر ولا استقلال إلا مع التكامل.

وبالتوفيق والتوافق والتقريب والتقارب والتكميل والتكامل يكون عالمنا عالما متسعا للجميع ليس فيه من هو متقدم ولا من هو متأخر ضمن مجتمع تعددي جديد هو ترجمة ثقافية لكل مظاهر الاختلاف التي بإقرارنا بها نكون قد عرفنا كيف نحوّل النقص إلى اكتفاء، والازدراء إلى تحابب، والتعالي إلى تواضع، والافتقار إلى غنى، والرسملة إلى تشارك، والترحيل إلى استقرار، واللاتقدير إلى احترام.

وقد تثير هذه الرؤية تساؤلات باستفهامات مختلفة من قبيل: ما الذي يجعل الاختلاف في الهويات والجماعات عاملا مهما في الاندماج؟ وكيف يتلاقى الاختلاف الثقافي مع التعددية الثقافية داخل مجتمع واحد؟ ألا يعني إقرارنا باختلاف الآخر أننا نعلن انهزامنا وخسارتنا لذواتنا؟ وكيف نتمكن من أن نحوّل اختلافنا عن غيرنا واختلاف غيرنا عنا إلى يوتوبيا حياتية، وهناك تابوهات لا يمكن تجاهلها أو التغاضي عنها؟

لا عجب أن الاختلاف الثقافي هو المفارقة الحياتية التي فيها يتكاتف المنطقي بالتاريخي، والعام بالخاص ضمن دوامة ذات مساقات عمومية، فيها ترمّم الذوات المتفاعلة نواقصها محافظة على خصوصياتها. وهو ما عرفته أقدم الحضارات التي ما أن تناست هذه المفارقة التاريخية التي ينطوي عليها الاختلاف الثقافي حتى أفل نجمها وقد ضيعت اختلافها بالتعالي وأزاحت تفوقها بالانغلاق على نقائها وأضعفت قوتها بالتصارع من أجل مركزيتها.

ولقد تداركت الأمم المتشكلة حديثا ومنها الأمة الأميركية ما تقدم من خلال اتخاذها الاختلاف والتعدد طريقا إلى إثبات وجودها فسبقت غيرها حضاريا معتمدة النظام الفيدرالي الذي يفترض فيه أن يكون المركز غير متضاد مع الهامش والنقاء لا يلغيه التنوع والنخبوية لا تهددها الشعوبية وبلا تمييز ولا تناحر ولا تواطؤ ولا تورط في الاتحاد والتشارك.

وليس خافيا أن الفهم الكولونيالي للاختلاف الثقافي هو غيره الفهم ما بعد الكولونيالي لكون الأول ينظر إلى الاختلاف كمشكلة بلا حل وعائق لا خلاص منه بينما ينظر الثاني إليه كمفتاح سيرورة وتقارب وأتمتة وتجاذب. فجاك دريدا يجد في الاختلاف مغايرة تقتضي الإرجاء الذي فيه تظل سيرورة الاختلاف لا نهائية بالتنوع والتفاعل والإحالة المكررة بالسيرورة الكتلوية الجماعية وباستراتيجية الاحتواء والاستعادة بعيدا عن الركود.

وهومي بابا يرفض الاعتراف بالاختلاف الثقافي على أساس أن التنوع الثقافي هو الذي يحتوي الاختلاف ويذيبه، بوصف التنوع هو الموضوع الإبستمولوجي الذي فيه الثقافة موثوقة ومؤهلة لبناء أنظمة التعيين الثقافي للهوية. أما الاختلاف الثقافي فأساس مشترك ومنطقة ضائعة في الجدالات الثقافية المعاصرة، وسيرورة تتباين عبرها أقوال الثقافة وتتمايز.

وحصر أندريه مالرو الفهم ما بعد الكولونيالي للاختلاف الثقافي في مسألتين هما: التحويل والصدفوية. فأما التحويل فيتمثل في الإبداع الإنساني الذي هو عابر للأزمان فنيا وحياتيا.. وضرب المثل بعبقرية سوفوكليس وفيدياس وراسين، مبينا أن هذه التحويلية جعلت فرجيل غير ملعون بالنسبة إلى دانتي وأن بمقدور المسيحي أن يقرأ أفلاطون ويظل مسيحيا. وأما الصدفوية فهي التي فيها يتجاوز الإنسان العابر المعطى المادي إلى الروحي، والواقعي إلى الخيالي، والفيزيقي إلى الميتافيزيقي وبالعكس. ومثاله العشق القادر على تقريب البشر مما هو غير مدرك، متحولا بهم من تخيل الخيال إلى متخيل الواقع. (كما جاء في كتاب "الإنسان العابر والأدب" لأندريه مالرو، ترجمة محمد سيف.

وبهذه التصورات النظرية لا يغدو مفهوم الاختلاف الثقافي متنافيا مع التوافق ولا متضادا معه، كصورة من صور الديالكتيك الحياتي الذي تقوم عليه حياتنا منذ تكونها على هذه الأرض إلى اليوم، وكسمة ثقافية أيضا من سمات وجودنا الكوني الذي فيه يتعالق التنوع بالتعدد والتعايش بالاندماج والانفتاح بالتخصص.

الفهم العمومي

على الرغم من كل هذه التصورات النظرية للاختلاف الثقافي؛ فإنه عمليا يظل مفهوما إشكاليا من ناحية التشارك الذي هو شرط أساسي للحياة الاجتماعية ومن ناحية التوافق الذي به نضمن لحياتنا توازنا وتحضرا وسلاما.

ولأجل أن يكون التصور النظري حول توقعات الاختلاف الثقافي متحققا على الصعيد الواقعي الذي فيه تتحقق الغايات المرجوة، لا بد من إعطاء الاختلاف توصيفا يدعم أرضيته النظرية، مدللا على نفسه ومقويا أساساته التمثيلية. والتوصيف الذي نقترحه للاختلاف الثقافي هو "العمومية" التي هي رؤية فكرية ليست شمولية ولا فوضوية ومنظور كوني فيه التعدد والتنوع والغيرية لا تمنع من الإقرار بالخصوصية وأهمية التقييد والتحييد والذاتية، من منطلق أن "العلاقة بين المفرد والمجتمع مزدوجة ذات حدين بمعنى أنها تحافظ على التضاد في التكاملية وعلى التكاملية في التضاد".

وأغلب المسائل التي يحتاج النظر فيها إلى العمومية هي المسائل الجدلية المتشابكة والمتداخلة التي لا مجال واضحا لحسم الاختلاف فيها أو الخروج من شائكية التعاطي المتضاد مع مفاهيمها. ومن ثم تبقى هناك أمور تضيق أو تعيق، وبهيئات وصور غير محسومة ولا نهائية كما هو الحال في مسائل النسوية والهوية والآخر والنزعة الإنسانوية والحداثوية وغيرها.

وما تعمله العمومية هو أنها تضفي علينا كمختلفين ثقافيين تحرزا به نتجنب الوقوع في شرك الفهم الواحدي للجدليات، فننجو من عسف النظر الأحادي للتنوع والتعدد، ونتمكن من إقامة شراكة مجتمعية فيها يندمج الانغلاق بالانفتاح والخاص بالكل العام، فيتحول الاختلاف إلى توافق، ويغدو المجتمع منظم الأجزاء من دون أن نفقد ذواتنا ولا نخسر خصوصياتنا. ويعضد هذا الفهم العمومي للاختلاف ما رآه تيري إيجلتون من أن لا تضاد بين الاختلاف والخصوصية، بل هي شمولية أن توجد من أجل شخص ما ولا وجود لأي شخص تعمل الشمولية من أجله (أوهام ما بعد الحداثة، تيري إيجلتون، ترجمة منى سلام المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2005، ص24.25)، ناظرا إلى الثقافة بوصفها سياقات شديدة الاختلاف، هي نوع من التربية الأخلاقية التي تصوغنا لكي نتلاءم مع المواطنة السياسية.

أما الفهم الجزئي للثقافة فيجعلها تنتقل من كونها جزءا من كل إلى أن تكون جزءا من المشكلة في قاموس الصراع السياسي (فكرة الثقافة، تيري إيجلتون، ترجمة شوقي جلال، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2005، ص57.58).

وهذه الشراكة التي تعكسها مفردة العمومية تعطي للاختلاف الثقافي اتساعا معرفيا فيه يتلاقى الشمول بالتخصيص. وبعبارة أدق نقول إن عمومية الاختلاف التي تجعله توافقيا هي نفسها اختلافية العموم التي تجعله تخصيصا. وبهذا يتناسب الاختلاف تناسبا طرديا مع العموم، فكلما ازداد الاختلاف ازدادت عمومية توافقه واتفاقه تغايرا وتنوعا. وليس في هذا التوافق والتخصيص تقاطعا مع الاختلاف والتعميم؛ بل هي مفارقة ألّا يكون الواحد متضادا في اختلافه مع الآخر. وأبسط مراجعة تاريخية للسلالات والكيانات الحضارية تؤكد لنا أنها ما استطاعت أن تمد حدودها وتوسع تأثيراتها إلا بإفادتها من اختلافها الثقافي معززة به تجذرها ونموها.

ولعل سائلا يسأل إذا كانت عمومية الاختلاف تجعل الذات تضم في داخلها ما يتعارض مع خصوصيتها، فما الفارق إذن بين العمومية والشمولية والكونية؟ وهل يمكن اختيار الكونية بدلا عن العمومية؟

إن أهم سمة في أي مفهوم يراد له الثبات هو أن يكون ذا حدود تختلف عن حدود أي مفهوم قد يرادفه أو يتشاكل معه. والعمومية في حدودها المفهوماتية لا يترادف معها لفظ يدل على بعض منها لا كلها. فالشمولية تدل على اللاتناهي بالمفهوم الباشلاري بينما لا تتضمن الكونية معنى الحدية التي تنطوي عليها العمومية.. وبهذا تضيق حدود الاتساعية المادية والنظرية التي تعكسها لفظتا الكونية والشمولية.

ينشر كاملا على الموقع الإلكتروني بالاتفاق مع مجلة «الجديد» الثقافية اللندنية

ترسيخ الاختلاف كفيل بنزع فتيل العنف (لوحة للفنان فؤاد حمدي)

الاختلاف الثقافي ليس متنافيا مع التوافق (لوحة للفنان فؤاد حمدي)